

## كلمة وزير الخارجية ارتريا عثمان صالح في القمة الخامسة والثلاثين للاتحاد الإفريقي



فخامة الرئيس ،  
أصحاب السعادة ،

اسمحوا لي أولاً أن أنضم إلى المتحدثين السابقين للإعراب عن امتناننا لحكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية على كرم الضيافة. واسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه المناسبة لأنقل إلى هذا التجمع الموقر تحيات أخيكم الرئيس إسياس أفورقي وأطيب تمنياته بالنجاح.

تتعقد هذه القمة في منعطف حرج للغاية بالنظر إلى التطورات العالمية. هذه أوقات احتل فيها التنافس العالمي بين كتل القوى الكبرى الواجحة ؛ عندما يبدو أن النموذج الذي قام عليه النظام الدولي أحادي القطب خلال الثلاثين عاماً الماضية يخضع لتحول جذري بسبب الديناميكيات الجديدة في النظام العالمي للقوة والنفوذ.

التطورات في أوكرانيا وبحر الصين الجنوبي وشبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط وغيرها من المناطق الساخنة تعد شهادات على التغيرات الزلزالية الجارية. في جميع هذه الحالات ، تظل أفريقيا مجرد متفرج غير قادر على لعب دور مهم ؛ لجعل صوتها مسموعاً و / أو لحماية مصالحها.

والأخطر من ذلك أن أفريقيا تظل متفرجاً حتى في الأمور الخطيرة جداً التي تؤثر على أمنها القومي وتنميتها الاقتصادية. وما زالت حقوقها غير القابلة للانتهاك في الخيارات السياسية المستقلة ومسارات التنمية الاقتصادية تتعرض للانتهاك.

في الواقع ، في أجزاء كثيرة جداً من إفريقيا - الحلقات الأخيرة في مالي وغينيا والقرن الأفريقي هي حالات توضيحية - النمط الذي نراه بأن تصدر القوى الغربية الكبرى إنذارات وإملاءات متناغمة حرفياً لتشكيل التطورات من منظور مصالحها الخاصة. من وجهة نظرهم ، أفريقيا ليس لديها رأي مستقل أو حرية تحديد الأمور داخلياً.

تثير هذه الحقائق مجموعة من الأسئلة في هذا المنعطف الحرج. يتوجب علينا فعل ذلك - في الواقع ليس لدينا خيار سوى إجراء تقييم نقدي للمسار الذي سلكناه في السنوات الستين الماضية منذ أن تأسست منظمنا القارية ، منظمة الوحدة الأفريقية ، في عام 1963. نحن بحاجة إلى رسم استراتيجية قارية متكاملة لضمان أن تتناسب المكانة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والدبلوماسية مع إمكاناتها والتي تمكن أفريقيا من احتلال مكانتها الصحيحة في العالم.

لا تزال التعاليم والتطلعات الأصلية التي دفعت الآباء المؤسسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في 25 مايو 1963 صالحة كما كانت دائماً. - السعي لتحقيق التعاون والتكامل بين البلدان والأقاليم الأفريقية من أجل ضمان نوعية حياة عالية لسكان أفريقيا ؛ حماية والحفاظ على استقلال وسيادة وسلامة أراضي الدول الأعضاء ؛ وإلغاء الحكم الاستعماري (تشكلت لجنة التحرير لهذا الغرض) ؛ كانت مثلاً نبيلة لم تتضاءل أهميتها وملاءمتها بمرور الوقت. إذا لم تتحقق التطلعات المتصورة والأهداف والغايات الرسمية التي تم تحديدها في البداية ، فإن العجز لم ينبع من رؤية غير مناسبة أو غير متماسكة. كان السبب الكامن وراء الفشل هو التناقض المنهك بين المثُل والممارسات الملموسة ؛ من تبعية أفريقيا وخضوعها للمصالح الخارجية والقيادة السياسية.

إن تنشيط منظمة الوحدة الأفريقية من خلال إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام 2001 كان الدافع وراءه الرغبة والهدف لتصحيح نقاط الضعف المتصورة هذه.

لسوء الحظ ، لم يكن أداء الاتحاد الأفريقي أفضل في السنوات العشرين الماضية. في مجال الأمن القومي ، حدثت الكارثة في ليبيا تحت نظر الاتحاد الأفريقي. تستضيف إفريقيا اليوم عددًا كبيرًا من القواعد العسكرية الأجنبية وقوى التدخل الخارجية بحجة محاربة الإرهاب. في معظم حالات الصراع ، تتم إدارة "ملف السلام" بشكل ثابت برعاية "مجموعات الاتصال" الأمريكية / الأوروبية و "المبعوثين الخاصين" لاستبعاد إفريقيا و / أو أصحاب المصلحة المحليين الإقليميين بشكل كامل.

لا تزال الإمكانات الاقتصادية الهائلة لأفريقيا - التي تشكل 60٪ من الموارد ، عرضة للنهب العالمي - بحاجة إلى ترجمتها لتوليد ثروة محلية وجعل إفريقيا بيت القوة الاقتصادية الذي تستحقه. على الرغم من الاستثمارات الضخمة في رأس المال البشري ، لا تزال أفريقيا محصورة في إنتاج وتصدير السلع الأولية. يستمر الافتقار إلى القدرة والاستثمار في إضافة القيمة في إدانة نظام التجارة الدولية المنحاز والاستغلالي.

وما لم تتعاون إفريقيا معًا ، فستظل الأفاق والاتجاهات المستقبلية أكثر قتامة. من المقرر أن يزداد عدد السكان الضخم البالغ 1.2 مليار نسمة بشكل كبير في المستقبل القريب بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 3٪. لن تهدأ الاتجاهات المنهكة لهجرة الأدمغة وهجرة الشباب الأفريقي ما لم تشرع القارة وجميع الدول الأعضاء فيها في ديناميكية وحيوية ومستدامة من نمو اقتصادي مع استقرار داخلي دائم.

السياسات الضيقة للصراع العرقي والديني ، واستبعاد شرائح واسعة من المجتمع من هياكل الحكم ، والسعي وراء السياسات الاقتصادية التي تحرم وتهمش غالبية السكان ، هي سياسات ضيقة أخرى ستتطلب إنصافاً عاجلاً لأفريقيا لإعادة إطلاق نفسها على طريق التنمية المستدامة والعدالة.

ستتطلب هذه التحديات الهائلة مناهج متعددة الأوجه ومتآزرة ، واستراتيجيات قابلة للتطبيق

على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. سيعزز النهج ثلاثي المسارات التماسك والتكامل والتطبيق العملي للاستراتيجيات التي تم رسمها. وبالفعل ، كان هناك الكثير من الأمل في النهج المعياري الحكيم لتعزيز المنظمات الإقليمية للتعاون الاقتصادي باعتبارها لبنات بناء لا غنى عنها للتكامل القاري في نهاية المطاف. لسوء الحظ ، لا يزال التقدم على طول هذا النهج المعياري وأداء المنظمات التي تم تشكيلها لتحقيق هذه الغاية - " سادك و الإيقاد و سين صاد و إيكواس - " بعيداً عن أن يكون مرضياً حتى الآن.

تؤكد كل هذه العوامل على ضرورة زيادة المشاركة النشطة لتنشيط الاتحاد الأفريقي ، ورسم استراتيجيات جديدة على جميع المستويات من خلال نهج متعدد المسارات لضمان إعادة القوة الاقتصادية والسياسية المناسبة إلى أفريقيا بما يتناسب مع إمكاناتها الحقيقية. أشكركم

5 نوفمبر 2022